

وقوله هذا الروح المتشافي الذي يكون به هذه الاعمال التي ذكرناها
من الروح الحيواني التي يولد من الثلج ذلك ان في عين بصمدان الروح
التي لها طاقا خاصا والرائحة المتعاقب انفسا انما تشبه تلك التي
وتعبر كالمسكة فلو زال الروح الحيواني في ذلك لندس في
ويطعم وفيه المنفعة الثانية من غير طبعية ولها نوعان نوع
غايته حفظ النفس من غير وهو النصف من امرها وانما وسكنها
ومصدرها انما هو الكبد ونوع غايته حفظ النوع وهو النصف من امر
التناسل فيفصل بين امساج الدم الجوهري في جسمه بان خالفه
ومسكن هذا النوع ومصدره افضاله الانثواني والفرع الجوهري الذي
يؤثر في الروح الذي هو كسما الحس والحركة وبه يتصور انما
مسكن هذه القوة ومصدرها القلب هذا هو من ذهب اليونس
ويكثر في الاطباء وانما مصدرها السطح الذي هو ان يمد جميع القوة
التي لها ان يمد له الحس المتعاقب في كل حاسة عضو من غير ظهور
فعله في اقل الله احسن الخلق **الفصل في المعلومات الاربعة**
وهي المحمور عليه وبه والنسبة المحمورة والمحرك وادراك هذه
الاربعة تصديق في الفعنية ان اختلف بطريقتها المتروكة في
حالة وهي المحمور عليه فيها موضوعا والمحرك به محمورا والحكمة
انما تخصه وهي التي يكون المحمور عليه فيها من غير معتاد كونه كان
وانما كونه وهي التي يكون المحمور عليه فيها كليا وهي تامسوقا ولا خلاف
عنان نعمة من نعمة بذكر السور كبقيا الانسان كانت في المحمور عليه
او تميز كليا بذكره ككل انسان حيوان وهي المحمور عليه وانما هذا
كالانسان كان في نعمة قوة الحزمية الخفية فيها ذلك ارفع وهما
انما موجبة او سلبية فضا ارت ثمانية وان اختلفت في قضيتين هي
وهي التي يحكم فيها على الشرائع او وجودا حكا قضيتها معلوم على وجود
الاشياء او على نقيضها وهي التي لا يكون الا في الامور المتناهية
فكما يفسده وهي التي يحكم فيها امتناع اجتماع قضيتين فأكبر
في الصدق وهي التي يحكم فيها بلزوم قضيتي اخرى او لا لزومها وهي
توجد في الامور من غير انها تحركها كقوتها المدة الا الله نفسه في نفسه
وهي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكبر في الصدق وهي التي
جزاها متعاندان في العار انما قد يجرى وحادث وهي التي انما احكامها
الجمع نحو هذا العدد ما مسا ولذلك اوتى وما عنة المحمور انما ان يكون

الفعنية

زيد في الجوهري ان لا يعزق وما عليها نحو العدد اما زوج او فرد وصدق
الفعنية الموجبة يقتضي وجود الموضوع فيها منسبا اليه المحرك والملازم
والذهن بخلاف الفعنية السالبة فان صدقها لا يقتضي وجود الموضوع
فيها منسبا اليه المحرك من احد المظهرين المذكورين وذلك لان متعلق
المحرك الاجزائي ونوع النسبة المحمورة ومرجع ذلك الموضوع الى الموضوع
الرابط بين الموضوع والحول ولا يتحقق ذلك الوجود بدون الوجود
الاصلي للموضوع في مظهره ضرورة ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت
المتشابه في مظهر الثبوت وانما متعلق المحرك السلب في نوع النسبة
المحمورة ومرجعه المعد متعلق الوجود الرابط بين طرفي الفعنية ونوع
تحتنه كما يكون وجود الموضوع في مظهر المحرك غير ثابت له الجوهري
الامر كذلك يكون وجوده في مظهره انما لا يوجد له في شيء
شي من الاشياء فالامر صدق المحرك السلب لا يقتضي وجود الموضوع
كما انما لا يقتضي انسان في الدار فانه لا يحتاج الى وجود انسان البنية
وعليه كذا كذا محمورا في الفعنية السالبة هي التي حقيقتها انما
انما يحاط بظن غير لا شيء من الانسان نحو الضميمة والفعنية المركبة
هي التي حقيقتها متميزة عن اجاب وسلبي نحو كل انسان صانع لا داعي
والفعنية السالبة ليست من الفعنية بالاضافة الى الموضوع بل هي
جزئ الانسان بنوع الحيوان نوع وهو باطل والفعنية النظرية هي التي
يسأل عنها ويطلب بالدليل اثباتها في العار وهي من حيث يثبتها
يصح مسئلة ومن حيث يطلب حصولها مطلقا ومن حيث يستخرج على
نتيجة ومن حيث يبنى عليه الشئ اصولا ومن حيث ينطبق على جزئ
موضوعه يعترف احكامها منه فاعرف ومن حيث يثقف منها الحجة
مغلقة وقضية ومن حيث يحتمل الصدق والكذب وانما اختلاف
العبارات باختلاف الاعشار ان الفاعل في اللغة على معنى يمدح
جعل على الشئ اسفلا ومنه اخذ قلة العلة حكا وبالعكس لان العلة
اعلى من المحرك كونها اصلا والمحرك اسفلا كونه تبعا والثاني جعلنا الشئ
بالطبع كطلب الجواب ومنه اخذ قلبا لوصف شاهد على الحكم بعد ذلك
شاهد الحكم في اصطلاح الاصول هو عبارة عن ربط طرف
ما قاله المستدل بعلة الدلائل باصله والثالث يطاق على العين
بجوازها وكذا في العلوي التي في الصدور كما اطلق الدين على
الطلب قوله تعالى الذين كانت اعينهم ومغطة عن ذري والكلد والطلب

القلوب